



المحتوي

ُولاً: انتخابات مجلس الشعب غير شرعية والشعب السوري غير معني بها ومفروضة بقوة
لأجهــزة الأمنيــة
نَّانياً: ما لا يقـل عـن 56 عضـواً، أي ما يعـادل 22 % مـن أعضـاء مجلـس الشـعب متورطـون فـي
رتكاب انتهاكات بعضها يُشكل جرائم ضدًّ الإنسانية وجرائم حرب
نَالثاً؛ النظـام السـوري أجـرى الانتخابـات فـي ذروة تفشـي وبـاء كوفيـد-19، ومـع تضليـل وخـداع
مقصود عن حصيلة حالات الإصابات والوفيات بسبب فيروس كورونا المستجد
ِ ايعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: انتخابات مجلس الشعب غير شرعية والشعب السوري غير معنى بها ومفروضة بقوة الأجهزة الأمنية:

أجرى النظام السوري في 19/ تمـوز/ 2020 انتخابات مجلس الشـعب للـدور التشريعي الثالث، وهي الثالثة من نوعها بعـد انطلاق الحراك الشعبي الذي طالب بالتعددية الحزبية والسياسية وهي الثالثة من نوعها بعـد انطلاق الحراك الشعبي الذي طالب بالتعددية الحزبية والسياسية وتداول السلطة والحرية والديمقراطية، ومنذ عام 1971 جرت انتخابات لمجلس الشعب كل أربع سنوات، لكن نتائج الانتخابات كانت دائماً محسومة النتيجة مسبقاً لصالح حزب واحد، وهـذا الحـزب لـم يرشـح سـوى شـخص واحـدا مـن عائلـة الأسـد تحديداً ليكون أميناً عاماً لـه، وليس مـن أيـة عائلـة أخـرى مـن كوادر الحـزب الـذي يدعي أن لديه ملايين العوائل التي تدعمـه، ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نؤكد على أنَّ انتخابات مجلـس الشعب التي جرت مؤخـراً هـى انتخابات غيـر شـرعية وذلك استناداً إلى مجموعـة أساسية مـن أبرزهـا:

واحد: حظر حافظ الأسد العمل الحزبي المعارض لحكمه وقمع الأحزاب والتيارات السياسية وقام فعلياً بإنهاء التعددية الحزبية، وتم تشكيل كتلة صورية من عدة أحزاب، لإعطاء صورة شكلية، لكن وكما هو معروف، فإن عمودها الفقري والمتحكم الفعلي بها هو حزب البعث العربي الاشتراكي، وأطلق عليها اسم والجبهة الوطنية التقدمية وقد قامت عائلة الأسد بشرعنة تلك السيطرة عبر نص دستوري منذ دستور/ 1973 وذلك في المادة الثامنة منه، التي تنص حرفياً على أن هذا الحزب هو قائد الدولة والمجتمع، وهذه شرعنة للحزب الواحد والدكتاتورية والطغيان، وتنبع متلازمة سيطرة عائلة الأسد على مقاليد الحكم في سوريا من اعتبار أن رئيس الجمهورية هو الأمين العام لحزب البعث في سوريا، وهو حافظ ثم بشار الأسد، وقد استمرت هذه المادة، التي تخالف أبسط مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية حتى دستور شباط/ 2012. الذي قام بتغييرها نصيًا فقط، أما تطبيقها على أرض الواقع فلم يختلف في شيء، فقد بقي حزب البعث مسيطراً، وبقي الأمين العام من عائلة الأسد وليس أي فرد آخر في الحزب.

وقد اعتاد السوريون على التغييرات النصية دون أن يترافق ذلك مع أي تطبيق عملي، وهذا يسري على عدد كبير من النصوص الدستورية. التي انتهكها النظام السوري على نحو مستمر ودون أية محاسبة مدعوماً بسطوة الأجهزة الأمنية. الدستوريحظر على سبيل المثال: قتل السوريين بشكل عشوائي وتعسفي، ويحظر التعذيب، وانتهاك الحرية وحق التعبير، كما أن النظام السوري لم يكتفي بانتهاكها على صعيد الممارسة، بل قام بانتهاك مواد دستورية على صعيد النص الدستوري نفسه، فهناك نصوص دستورية تعارض نصوص دستورية أخرى، فالدستور السوري يحتوي عبارات تُقرُّ ببعض المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ولكن

تأتي نصوص أخرى تنسف وتعرقـل تلك النصوص، وتنتهـك أبسـط مبـادئ حقـوق الإنسـان، مثل النصوص التي تتيـح لرئيـس الجمهورية التحكم بالسـلطات الثـلاث، فهو رئيـس السـلطة التنفيذيـة والجيـش وحـزب البعـث، وكذلـك رئيـس مجلـس القضـاء الأعلى، ولديـه سـلطات واسـعة في التحكم بمجلـس الشـعب وتشـريع القوانيـن.

الثنان:إن سوريا قد حكمت منذ عام 1963 من قبل حزب واحد فقط، وليس هذا فقط، بل إن هذا الحزب الذي يدَّعي أن لديه ملايين من الأعضاء، لم يُرشِّح أيًّا منهم لرئاسة الجمهورية منذ عام 1971 بل بقي الحكم محصوراً في عائلة الأسد على مدى خمسين عاماً، وكان أفظع ما حصل في تاريخ السوريين الدستوري والقضائي والقانوني هو عملية نقل السلطة من فرد من عائلة الأسد إلى ابنه بشار على الرغم من أنه لا يصلح فرد من عائلة الأسد إلى فرد آخر، من حافظ الأسد إلى ابنه بشار على الرغم من أنه لا يصلح لاستلام رئاسة الجمهورية في عام/ 2000، لأنه وفقاً لدستور 1973 ووفقاً للمادة 83 يشترط أن يكون عمر رئيس الجمهورية أربعين عاماً، وقد كان عمره 34 عاماً فقط، وبالتالي لا يسمح له بتولي الرئاسة فتمَّ تعديل هذه المادة لتوافق عمر بشار الأسد، وهذا يعني لجميع السوريين أن كافة أعضاء حزب البعث لا يوجد بينهم أي شخص كفؤ ومناسب لحكم سوريا سوى من عائلة الأسد، ولكنه في الحقيقة يظهر مدى هيمنة عائلة الأسد على الدولة ومؤسساتها عائلة الأسد، ولكنه في الحقيقة يظهر مدى هيمنة عائلة الأسد على الدولة ومؤسساتها وعلى مجلس الشعب وذلك عبر الأجهزة الأمنية ومؤسسة الجيش، ويمكن تشبيه النظام النازى في كثير من الجوانب.

ثلاثة: إن حزب البعث يُهيمن منذ عام 1973 على قرابة ثلثي مقاعد مجلس الشعب، يساعده في ذلك سطوة وترهيب الأجهزة الأمنية، حيث يستخدم موظفي الحكومة وطلاب الجامعات، ومنطوعي الهلال الأحمر، وسائر الجمعيات الخيرية التي أنشأها، وكافة المستفيدين من خدماتها، في عمليات التصويت والانتخاب لصالحه، إضافة إلى جميع هؤلاء يبدو أن النظام السوري قد أدرك في عام 2016 أن المحافظات السورية باتت تضم أقلَّ من ثلث سكانها على اعتبار أن أزيد من نصف الشعب السوري بات ما بين نازح ولاجئ وفقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقام بإصدار القانون لشؤون الإنسانية، فقام بإصدار القانون الرغم من أن المادة 134 من قانون الخدمة العسكريين لامشاركة في عملية التصويت، على الرغم من أن المادة 134 من قانون الخدمة العسكرية لعام 2003، التي ما زالت سارية المفعول ولم يصدر ما يلغيها، تنضُ على "يُحظر على العسكريين الانتماء إلى الأحزاب أو الميئات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنتديات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية غير حزب البعث العربي الاشتراكي كما يُحظ رعليهم إبداء الآراء السياسية الموجهة ضد مبادئ الحزب وأهدافه ولا يجوز للعسكريين حضور حفلات هيئات التمثيل السياسية أو الاجنبية أو الاتصال بها وبأية هيئات أجنبية أخرى إلا بموافقة من الجهات المختصة".

أما الثلث المتبقي من المقاعد فغالباً ما يتم انتقاء معظم أصحابها من قبل الأجهزة الأمنية استناداً إلى الخدمات التي قدموها لصالح النظام الحاكم مهما كانت تتعارض مع المجتمع السوريبما في ذلك المساهمة في ارتكاب الانتهاكات والجرائم ضدَّ الإنسانية، ويأتي ذلك كنوع من التعويض والمكافأة على تلك الخدمات، ويستهدف بهذا الثلث فئات متعددة مثل:

قادة الميليشيات وأقرباء القتلى من قوات النظام السوري، ورجال الأعمال الذين أسَّسوا ميليشيات أو الذين ساهموا في دعم النظام السوري، بعض رجال العشائر ورجال الدين الداعمين للنظام، وقد يضم مجلس الشعب أشخاص لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة من المستقلين، وذلك ليس تقديراً لجهودهم بل بهدف إعطاء شكل من المصداقية.

أربعة: إن سوريا مصنَّفة كثاني أسوأ دولة في العالم من ناحية الأمان وذلك بحسب تقرير مؤشر السلام العالمي 2020 ويأتي بعدها أفغانستان فقط، يضاف إلى انعدام الأمان، خروج محافظات كاملة ومناطق واسعة تُشكل غالبية مساحة الدولة عن سيطرة النظام السوري مثل: دير الزور، الحسكة، الرقة، غالبية محافظة إدلب، مساحات واسعة من ريف حلب الشمالي.

خمسة: عدم بناء عقد اجتماعي جديد، وبشكل خاص إثرَ توسُّع الانقسامات الشاقولية الحادة التي أصابت المجتمع بعد الحراك الشعبي نحو الديمقراطية، وبشكل أساسي بسبب وقوف عدد من أبناء المجتمع، بما فيهم الغالبية العظمى من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها بشار الأسد إلى جانب النظام السوري، وتأييد ومساهمة هذا الجزء من المجتمع في مختلف أنواع الانتهاكات التي مارسها النظام السوري بما فيها التي تُشكل جرائم ضدَّ الإنسانية، كما وقعت انتهاكات من الطرف الآخر للمجتمع بحق الطرف الذي وقف إلى جانب النظام السوري، ولا يمكن أن يتمَّ بناء عقد اجتماعي في ظلِّ بقاء السلطة الحاكمة الحالية لأنها أكبر أسباب تفسخ العقد الاجتماعي وخلق مختلف أسباب الانقسام المجتمعي.

ستة: إن هذه الانتخابات لا تعني الشعب السوري وهي غير ملزمة له إلا بحكم سيطرة الأجهزة الأمنية وقوة السلاح، لأنها انتخابات غير شرعية، وذلك كونها تخالف بشكل صارخ قرارات المجتمع الدولي -متمثلاً بمجلس الأمن الدولي - الخاصة بسوريا، وتُشكِّل هذه الانتخابات خرقاً فظيعاً لكل من: أولاً: بيان جنيف 1 والذي تم تضمينه في قرار مجلس الأمن رقم 2118؛ ثانياً: قرار مجلس الأمن رقم 2254؛ ثانياً: قرار مجلس الأمن رقم 2254، وهذه القرارات تنصُّ بشكل واضح على طريقة حلِّ النزاع المسلح الداخلي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات من قبل كل من النظام والمعارضة، تضع دستوراً جديداً، ثم بناء على هذا الدستوريتم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

والمادة الرابعة من القرار 2254 تنصُّ بشكل واضح على هذا التسلسل: "يعرب عن دعمه، لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولاً زمنياً وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملاً بالدستور الجديد، في غضون 18 شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015".

وبالنظر إلى أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي في الشرعية الدولية نعقتد أن هذا العامل هو عامل أساسي يدفع مجلس الأمن نحو التحرك عاجلاً لإصدار قرار واضح يدين خرق النظام السوري للقرارات المتعلقة بالعملية السياسية.

كما أن فشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحقيق انتقال سياسي ضمن هذه الفترة الزمنية لا يعني بحال من الأحوال أنه يحق للنظام السوري منفرداً إجراء انتخابات برلمانية، وإلا فما هي جدوى وجوده ضمن محادثات اللجنة الدستورية، إن هذا يثبت ما أشرنا إليه مراراً بأن النظام السوري مخادع وغير جدي في الانخراط في أية عملية سياسية تضمن انتقال البلاد نحو الديمقراطية والاستقرار، ويشجعه في عدم الانصياع أمران رئيسان:

أولاً: الدعم الروسي اللا محدود في مجلس الأمن وعسكرياً وسياسياً، والدعم الإيراني المادي والعسكري.

ثانياً: عدم بـذل بقيـة دول العالـم وفي مقدمتها الـدول الديمقراطيـة/ الحضاريـة جهـوداً أكبـر لإجبـار النظـام السـوري وحلفائـه على الانصيـاع لقـرارات مجلـس الأمـن وجدولهـا الزمني. هذا بالتالي، شجَّع النظام السـوري على التلاعب والخداع وإجراء انتخابات برلمانيـة، والاسـتمرار في ارتكاب مختلف أشكال الانتهاكات بحق الشـعب السـوري، التي يرقى بعضها إلى جرائم ضدَّ الإنسـانيـة، والتمهيد لإجراء انتخابات رئاسية محسـومة النتيجة منذ الآن بفـوز بشـار الأسـد، وإن ردة فعـل المبعـوث الدولي الخجولـة على الانتهـاك الصـارخ لقـرارات مجلـس الأمـن الدولي الخاصة بمسـار عملية السـلام عبـر إجراء انتخابات برلمانيـة وفـوز حـزب البعـث، يعني بـكل تأكيـد ضـوءاً أخضـر للنظـام السـوري وتشـجيعاً على المضي بإجـراء انتخابات رئاســة.

يقول فضل عبد الغنى مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"يتصرف النظام السوري بالدولة السورية وكأنها مزرعة خاصة على نحو أسوأ بكثير من العصور الوسطى المظلمة، وقد أثبت للمؤيدين أنه بإمكانه أن يفعل ما يحلو له وينجو من العقاب، بل ويستمر في حكم سوريا ونهب ثرواتها، خرق مئات المرات كافة قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها عدم استخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، والإخفاء القسري، وخرق قرارات عملية السلام لأنه لا يؤمن سوى بالحل الصفري الذي يؤدي إلى بقائه في الحكم بشكل مطلق الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية على نحو يفوق ما كان يفعله يفوق ما تفعله الأنظمة التوتاليتارية"

ثانياً: ما لا يقل عن 56 عضواً، أي ما يعادل 22 % من أعضاء مجلس الشعب متورطون في ارتكاب انتهاكات بعضها يُشكل جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب:

تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها بتوثيق أنماط متعددة من الانتهاكات من قبل مختلف أطراف النزاع المسلح في سوريا، وبعض هذه الانتهاكات يرقى إلى جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب، وقد حاولنا دائماً ضمن عملنا في توثيق الانتهاك التعرف على الأفراد العاملين ضمن الأطراف الفاعلة ومعرفة الجهات التي يعملون لديها، والرتبة التي وصلوا إليها، والمدة الزمنية التي عملوا فيها وغير ذلك من التفاصيل، إضافة إلى الأشخاص الذين ساهموا في دعم وتمويل وتأسيس ميليشيات محلية، وهذه عملية شاقة ومعقدة؛ نظراً لتكتم أطراف النزاع على هذه الأسماء، وصعوبة الحصول عليها كذلك من السكان المدنيين وغير ذلك من التحديات.

تحتوي قاعدة البيانات التي قمنا ببنائها خلال السنوات التسع الماضية بيانات ما لا يقل عن 14737 شخصاً نعتقد أنهم متورطون في ارتكاب نمط أو أكثر من الانتهاكات، الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص يعملون ضمن مسؤولية النظام السوري وحلفائه، وتخضع قاعدة البيانات هذه لعمليات مستمرة من مراجعة وتحديث البيانات وتعديلها.

والنظام السوري متورط بمختلف مؤسساته في ارتكاب انتهاكات واسعة ومنهجية وشكَّلت العديد من تلك الانتهاكات جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب، وكل من أمر، أغرى، شجع، برر، شارك، قدم العون أو سهل، تلك الجرائم يُعتبر متورطاً فيها، وفي مقدمة تلك المؤسسات مؤسسة الجيش، ومؤسسة الأمن، ومنذ الأشهر الأولى للحراك الشعبي في آذار/ 2011.

ضجَّت وسائل الإعلام المحلية، والعربية والدولية، وصفحات التواصل الاجتماعي السورية، بما يتعرض له الشعب السوري من انتهاكات من قبل هاتين المؤسستين وأصبح من الصعوبة بمكان إنكار العلم بوقوع تلك الانتهاكات بعد قرابة عشر سنوات.

قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمقاطعة بيانات الأشخاص الذين نجحوا في انتخابات مجلس الشعب مع قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان للأشخاص المتورطين في ارتكاب انتهاكات، وتبيَّن لنا أنَّ 56 من أعضاء مجلس الشعب متورطون في ارتكاب انتهاكات بشكل مباشر بحق الشعب السوري قد تصل إلى مستوى الجرائم ضدً الإنسانية، ونؤكد أنَّنا سوف نقوم بمشاركة كافة بيانات هؤلاء مع الدول الصديقة والاتحاد الأوروبي بهدف وضعها على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية والتركية والكندية، واستهدافها عبر عقوبات قانون قيصر.

ويجب أن نذكر في هذا السياق بأن حزب البعث قد قام بتأسيس ميليشيا محلية مقاتلة أطلق عليها اسم "كتائب البعث"، وقام الحزب القومي السوري الاجتماعي وهو من أحزاب الجبهة الوطنية، التي غيَّرت اسمها مؤخراً، قام بتأسيس ميليشيا محلية مقاتلة أطلق عليها اسم "نسور الزوبعة"، من أجل القتال إلى جانب قوات النظام السوري.

وكما أشرنا سابقاً، فمجلس الشعب لم يكون سوى مؤسسة تابعة وتحت سيطرة النظام السوري وتُنفِّذ ما يُطلب منها حرفياً، وتُشرِّعُ ما يرغب النظام به من قوانين، ولم تنتقد أياً من الانتهاكات الواسعة والمنهجية التي قام بها النظام السوري وأجهزته الأمنية والجيش، وقد أكِّدنا على أن هذه الانتخابات غير شرعية لأنها تُعارض قرارات مجلس الأمن الخاصة بسوريا، وقرارات مجلس الأمن تسمو على القانون المحلي، لكننا نودُّ أن نشير إلى قضية واحدة فقط من نتائج هذه الانتخابات اللا شرعية، وهي أنَّ قرابة ربع أعضاء المجلس هم متورطون بشكل مباشر في ارتكاب انتهاكات يُشكِّل البعض منها جرائم ضدَّ الإنسانية، تحديداً 56 عضواً، إضافة إلى أننا تتبعنا ما صدر عن كافة أعضاء المجلس الـ 250، ولاحظنا أنَّ جميع تصريحاتهم وكتاباتهم داعمة للنظام السوري ولبشار الأسد، ومراعاة لحجم التقرير فسوف نستعرض بيانات لـ 24 عضواً من ضمن الـ 56 المتورطين في ارتكاب انتهاكات بحق الشعب السوري، ونستعرض تصريحات لـ 8 عضواً آخرين داعمين للنظام السوري ولشخص بشار الأسد، ومن أبرز هؤلاء:

مدلول عمر العزيز آل حميش

من أبناء قرية مراط بريف دير الزور الشرقي، يلقب أبو ذباح، من أبناء عشيرة العبيدات أحد عشائر قبيلة البكارة، عمل مدلول مع كل من تنظيم جبهة النصرة -أحد التنظيمات الإسلامية المتشددة-، وحركة أحرار الشام الإسلامية -أحد فصائل المعارضة المسلحة- في محافظة دير الزور في مجال بيع وشراء النفط وتصديره للنظام السوري بين عامى 2012 و 2015.



بعد سيطرة قوات النظام السوري على قرى ريف دير الزور الواقعة غرب نهر الفرات قام بتشكيل ميليشيا مسلحة تضم قرابة 100 مقاتل من قرى مراط ومظلوم وحطلة، وتلقى الدعم من لواء الإمام محمد الباقر المدعوم إيرانياً، كما يعمل ضمن شركة قاطرجي لتصدير وشراء النفط من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية.

قام مدلول بدعم نشر التشييع في قرى ريف دير الزور الشرقي، وتلقى دعماً من المخابرات الجوية والميليشيات الإيرانية في دير الزور، أنشأت قوات مدلول العزيز العديد من نقاط التفتيش التي توزَّعت في مناطق دير الزور والبادية والطريق الدولي، وعرفت نقاط التفتيش التابعة له بفرض الأتاوات المالية على المارين عبرها، إضافة إلى قيامها بعمليات خطف مقابل الفدية. كما شاركت في العديد من العمليات العسكرية إلى جانب قوات النظام السوري. فازَ مدلول بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن محافظة دير الزور.

مهنا شيخ فياض الناصر الذياب

من أبناء قرية الشميطية بريف محافظة دير الزور الغربي، من مواليد عام 1982، حاصل على شهادة التعليم الثانوي، وهو أحد شيوخ عشيرة البوسرايا، في 28/ تشرين الأول/ 2013 قامت عناصر تابعة لحركة أحرار الشام الإسلامية -أحد فصائل المعارضة- باختطافه من منزله في قرية الشميطية بسبب مواقفه الموالية للنظام السوري وبعد اشتباكات استمرت يومين بين أبناء من عشيرته وحركة أحرار الشام.



بعـد إطـلاق سـراحه أسَّـس منهـا ميليشـيا مجموعـات مقاتلي البوسـرايا بدعـم مـن جمعيـة البسـتان الخيريـة وقاتلت هـذه المجموعـات إلى جانب شـعبة المخابـرات الجويـة في العديـد مـن المناطـق السـورية، وشـاركت إلى جانب قـوات النظـام السـوري في السـيطرة على العديـد مـن مناطـق محافظـة ديـر الـزور نهايـة عـام 2017.

قامت المجموعات التابعة لـه بمصادرة أمـلاك أبنـاء عشـيرة البوسـرايا المناهضيـن للنظـام السـوري وحرقها، كما عمـل مهنا على تجنيد الشـبان مـن أبنـاء عشـيرته لـدى كل مـن ميليشـيا الدفـاع الوطني ولـواء القـدس المدعـوم إيرانيـاً، وقـام بالتنسـيق مـع القـوات الروسـية لتجنيـد الشـبان لصالحهـا للقتـال فـى ليبيـا.

<u>فاز مهنا</u> بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن فئة (أ) عن محافظة دير الزور.

نسيب أجود أبو محمود

من أبناء قرية الدوربريف محافظة السويداء، من مواليد عام 1954، حاصل على إجازة في العلوم العسكرية وتخرج من أكاديمية القوات المدرعة/ موسكو، كما تخرج من كلية الدفاع الوطني التابعة للأكاديمية العسكرية العليا/ سوريا، ضابط متقاعد برتبة لواء، شغل العديد من المناصب القيادية بين عامي 2010 و 2016 (قائد لواء دبابات، قائد فرقة مدرعة، رئيس هيئة التفتيش العامة للقوات المسلحة)، وقد شارك في أثناء توليه تلك المناصب في العديد من العمليات العسكرية التي قامت بها قوات النظام السوري في محافظات حمص وحماة وإدلب.



فاز نسيب بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (أ) عن محافظة السونداء.

بوستر لنسيب أجود أبو محمود <u>نشر</u> ضمن <u>الحملة الانتخابية</u> له.

ماهر محفوض قاورما

من أبناء مدينة محردة بريف محافظة حماة الغربي، من مواليد عام 1965، حاصل على شهادة معهـد في التربيـة الرياضيـة، وشـريك مؤسـس في شـركتي (زخـارف للمؤتمـرات) و (السـرمد للبرمجيات).

¹ جمعية البستان الخيرية أسسها رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري ودعمت عناصر قوات النظام والعديد من الميليشيات المحلية.

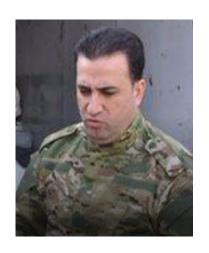
ماهر عضو في حزب البعث وتقلَّد مناصب عدة فيه، ويعرف بين السكان المحليين بعلاقاته الوطيدة مع الأفرع الأمنية، وقد شارك في تأسيس ودعم عدة مجموعات تابعة لميليشيا الدفاع الوطني في مدينة محردة، وكانت هذه المجموعات قد شاركت في العمليات العسكرية في أرياف محافظة حماة التي كانت خارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، بما تضمنته من عمليات القصف والنهب والتشريد التي ارتكبت في تلك المناطق في الحقبة الممتدة بين عامى 2013 و 2019.

<u>ماهر</u> كان عضواً في <u>مجلس الشعب</u> في <u>الدورين التشريعيين</u> الأول والثاني، وفـاز بعضويـة المجلـس في دوره التشـريعي الثالث عـن الفئـة (أ) عـن محافظـة حمـاة.

عمار بديع الأسد

من أبناء محافظة اللاذقية، من مواليد عام 1970، مجاز في الهندسة الميكانيكية، وحاصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والإدارة البحرية، تولى عدة مناصب منها إدارة العمليات في ميناء اللاذقية، رئيس فرع نقابة المهندسين في اللاذقية.

شارك عمار في تأسيس ودعم مركز الدفاع الوطني في مدينة اللاذقية، ودعم الميليشيات التي يقودها شقيقاه نمير ووسيم الأسد، كما دعم ميليشيات صقور الصحراء ومغاوير البحر² المدعومة من الميليشيات الإيرانية.



وهو من أبناء عمومة الرئيس السوري بشار الأسد ويُعرف بعلاقته الوطيدة معه، كما يُعرف عن عمار مزاولته أعمال مشبوهة في التهريب.

<u>كان عضواً</u> في <u>مجلـس الشـعب</u> عـن الدوريـن التشـريعيين الأول والثاني، وفــاز بعضويــة المجلــس فـي دوره التشــريعي الثالـث عــن الفئــة (أ) عــن محافظــة اللاذقيــة.

يوسف حسن السلامة

من أبناء قرية بلقسة بريف محافظة حمص الغربي، من مواليد عام 1965، حاصل على دكتوراه في العلوم الإدارية، قائد مركز دمشق لكتائب حزب البعث، ومشرف لواء البعث التابع للفيلق الخامس، وتنتشر عناصره على العديد من نقاط التفتيش في مدينة دمشق.

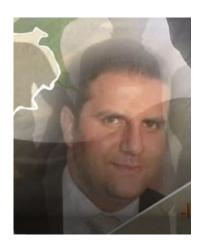


³ كتائب البعث، تشكلت مطلع عام 2012 وضمت المنتمين لحزب البعث والطلبة المتطوعون وغيرهم من المتطوعين وعملت كقوات رديفة لقوات النظام السوري، تشكَّلت كتائب البعث في معظم المحافظات السورية، وإضافة إلى مشاركتها في العمليات العسكرية نشرت عناصرها على نقاط التفتيش المختلفة التابعة لقوات النظام. وانبثق عنها لواء البعث التابع للفيلق الخامس المدعوم من القوات الروسية. وساهمت في عمليات الاعتقال والنهب والقتل في أثناء مشاركتها في العمليات العسكرية وعلى نقاط التفتيش التابعة لها.

فاز يوسف بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن محافظة حمص.

فاضل محمد وردة

من أبناء قرية السعن بريف محافظة حماة الشرقي، من مواليدمدينة دمشق عام 1977، حاصل على إجازة في الحقوق. شارك فاضل في تأسيس مركز ميليشيا الدفاع الوطني في منطقة السلمية بريف محافظة حماة وتولى قيادته، وقاد العديد من العمليات العسكرية في مختلف مناطق محافظة حماة وريف محافظة حمص الشرقي، كما قام بتنصيب العديد من مرتكبي الانتهاكات كقادة للمجموعات التي تتبع ميليشيا الدفاع الوطني في منطقة السلمية.



عـرف عـن فاضـل وقـادة المجموعـات التي تتبـع لـه تنفيذهـم عمليـات نهـب في مناطـق ريـف حمـاة الشـرقي التي قامـوا باقتحامها، كمـا فرضت قواته عمليات الترفيق⁴والأتاوات⁵ على نقـاط التفتيـش التابعـة لهـا.

<u>كان عضواً</u> في مجلس الشـعب عـن <u>الدوريـن التشـريعيين الأول والثاني</u>، وفـاز بعضويـة المجلـس فـي دوره التشـريعي الثالـث عـن الفئـة (أ) عـن محافظـة حمـاة.

باسم سليمان سودان

من أبناء قرية زنيو في ريف محافظة اللاذقية، من مواليد عام 1969، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تولى قيادة ميليشيا كتائب البعث في اللاذقية منذ تأسيسها نهاية عام 2012، ثم تولى منصب القائد العام لكتائب البعث.

كان عضواً في مجلس الشعب في دوره التشريعي الثاني وفـاز بعضويـة المجلـس في دوره التشــريعي الثالـث عــن الفئــة (أ) عــن محافظــة اللاذقيــة.



⁴ الترفيق هو قيام مجموعات تابعة لقوات النظام السوري بمرافقة المركبات التي تحمل السلع التجارية المختلفة وحمايتها من النهب لدى مرورها على نقاط التفتيش التابعة لقوات النظام السوري مقابل مبالغ مالية ضخمة، حيث تتعرض المركبات التي ترفض عملية الترفيق للنهب والسرقة أو المصادرة من القوات ذاتها أو عدم السماح لها بالمرور على نقاط التفتيش.

⁵ الأتاوات فرض مبالغ مالية على المدنيين أو ألمركبات مقابل السماح لها بالمرور على نقاط التفتيش.

محمد أمين حسين الرجا

من أبناء بلدة حطلة بريف محافظة دير الزور الشرقي، حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة الفرات بدير الزور. يتولى محمد حالياً قيادة ميليشيا حزب الله السورية في دير الزور بدعم من ميليشيا لواء الحرس الثوري الإيراني، كما عمل على نشر عمليات التشييع في قرى دير الزور. كان عضواً في مجلس الشعب في دوره التشريعي الثاني وفاز بعضوية المجلس في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (أ) عن محافظة دير الزور.



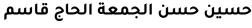
عصام نبهان سباهي

من أبناء قرية قمحانة في ريف محافظة حماة الشمالي، حاصل على إجازة في الحقوق، عمل في عدة وظائف في مديرية جمارك حلب. شارك عصام نهاية عام 2012 في تأسيس كتائب البعث في محافظة حماة، ثم تولى منصب نائب لواء البعث في سوريا، وقائد القطاع الشمالي في ميليشيا الدفاع الوطني، وشارك قبلها في عمليات قمع وإطلاق الرصاص على المتظاهرين في قرية قمحانة ومدينة حماة في عام 2011 إلى جانب عناصر الأمن ومع عدد من أفراد أسرته، شارك بعد تأسيسه وقيادته لكتائب



البعث في محافظة حماة في العمليات العسكرية في المحافظة. وينتمي لحزب البعث وتولى عدة مناصب في فرع الحزب بمحافظة حماة.

فاز عصام بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن محافظة حماة.



من أبناء مدينة حلب، من مواليد عام 1980، ينتمي إلى عشيرة البوشعبان، من مؤسسي لواء السفيرة مع شقيقه مرعي الجمعة، ترك حسين قيادة لواء السفيرة لشقيقه مرعي واقتصر عمله على تقديم الدعم المادي له بعد فوزه في انتخابات الدور التشريعي الثاني لمجلس الشعب.



عمل لواء السفيرة في مناطق ريف حلب الجنوبي وتلقى دعماً من لواء الباقر ⁶ المدعوم من الميليشيات الإيرانية واللبنانية الطائفية، وشارك في عمليات القصف والنهب

التي تزامنت مع العمليات العسكرية التي شنتها قوات النظام السوري على مناطق ريف حلب الجنوبي الخارجة عن سيطرتها.

فـاز حسـين بعضويـة مجلـس الشـعب فـي دوره التشـريعي الثالـث عـن الفئـة (أ) عـن دائـرة مناطـق حلـب.

مقطع مصور في تشرين الثاني/ 2017 لحسين حسن الجمعة الحاج قاسم وهو يلقي كلمة أمام شيوخ ووجهاء العشائر بريف محافظة حلب بحضور القادة الميدانيين للميليشيات المحلية واللجان الأمنية في محافظة حلب.

حسام أحمد رشدي قاطرجي

من مواليد عام 1982، رجل أعمال، يملك العديد من الشركات التي تعمل في المجالات المختلفة كمجموعة القاطرجي الدولية، شركة جذور للزراعة والثروة الحيوانية، قاطرجي للتجارة والنقل، شركة أليب للاستشارات والحلول التقنية، أرفادا البترولية وغيرها.

أسَّىس حسام ودعم عدة مجموعات مسلحة خاصة به تعرف بيـن السـكان المحلييـن باسـم "مجموعـات القاطرجي" وتنتشر بشكل خاص في مدينة حلب ومحافظة الرقة. وقد



عملت قواته في مجال الترفيق للسيارات التجارية بيـن مختلـف مناطـق السـيطرة في المحافظات السـورية وشاركت في عمليات القمـع والاعتقال في محافظة حلـب. كما سـاهم في دعـم الأفـرع الأمنيـة في مدينـة حلـب بمنـح ماليـة.

نشرت <u>وكالـة رويتـرز</u> في تشـرين الأول 2017 تقريراً عـن حسـام، تحدثت فيـه عـن وسـاطته في عمليات نقـل النفـط والقمـح مـن مناطـق سـيطرة تنظيـم داعـش ثم قـوات سـوريا الديمقراطيـة إلى النظـام السـورى

ويعتبر حسام قاطرجي أحد رجال الأعمال الذين يدعمون النظام السوري في الالتفاف على العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت عليه.

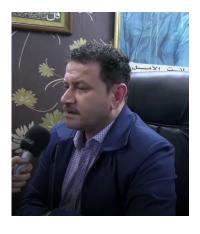
<u>كان عضواً في مجلس الشعب</u> في دوره التشريعي الثاني، وفاز بعضوية المجلس في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (أ) عن محافظة حلب.

⁶ تأسيس لواء الإمام محمد الباقر على أساس طائفي في نهاية عام 2012 بدعم من مليشيا حزب الله اللبنانية والحرس الثوري الإيراني اللذان يدعمانه، عمل اللواء على تجنيد الأطفال والشبان في صفوفه وعلى نشر عمليات التشييع في المناطق التي يتواجد بها خاصة في محافظتي حلب ودير الزور.

حسن محمد شهيد

من أبناء ريف محافظة حلب، من مواليد عام 1981، يملك شركة شهيد أخوان للتوريدات والنقل.

ساهم حسن في تأسيس ودعم ميليشيات فوج العساسنة بالتعاون مع لواء الإمام محمد الباقر المدعوم من قبل الميليشيات الإيرانية واللبنانية الطائفية، التي عملت إلى جانب قوات النظام السوري في منطقة ريف حلب الجنوبي. كما عمل على تجنيد الأطفال والشبان من أبناء منطقته ضمن صفوف قواته.



<u>كان عضواً في مجلس الشعب</u> في دوره التشريعي الثاني، وفاز بعضوية المجلس في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن دائرة مناطق حلب.

عروبة نايف محفوض

من أبناء قرية بقرافة التابعة لمنطقة مصياف في ريف محافظة حماة، رئيسة المركز الثقافي في مدينة مصياف، شاركت في دعم قوات النظام السوري في العديد من الفعاليات التي أقامتها في منطقة مصياف، وهي زوجة القيادي كمال محمود قائد فوج ميليشيا الحوارث. ساهمت عروبة في عمليات تجنيد الشبان لدى ميليشيا الدفاع الوطني، وقامت بتحويل العديد من المساعدات الخيرية التي كانت تأتي إلى فرع الهلال الأحمر في مصياف لصالح المجندين في ميليشيا الدفاع الوطني وفوج الحوارث التابع لزوجها.



فازت عروبة بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (أ) عن محافظة حماة.

مقطع مصور بتاريخ 1/ آب/ 2019 لعروبة محفوض في يوم الجيش العربي السوري بعـ د تسـلمها مهـام رئاسـة المركـز الثقافي العربي في مصيـاف بريـف حمـاة.

عمر حسين الحسن/ المرعي

من أبناء محافظة حلب، ينتمي إلى عشيرة البكارة ويعتبر أحد وجهائها، المسؤول السياسي للـواء الإمـام محمـد الباقـر في سـوريا المدعـوم مـن قبـل الميليشـيات الإيرانيـة واللبنانيـة الطائفيـة.

فـاز عمـر بعضويـة مجلـس الشـعب في دوره التشـريعي الثالـث عـن الفئـة (أ) عـن دائـرة مناطـق حلـب.



آل حسن محمد شعبان بري

من شيوخ عشيرة بري المعروفة بولائها المطلق للنظام السوري، من مواليد عام 1972. أسَّس مطلع عام 2012 مجموعات بري المسلحة وتعرف بين السكان المحليين بميليشيا آل بري، وقام بتجنيد الشبان واليافعين ضمنها، وشاركت في العمليات العسكرية إلى جانب قوات النظام السوري في اقتحام أحياء مدينة حلب الشرقية نهاية عام 2016، كما أنشأت عدة نقاط للتفتيش تابعة لها في محافظة حلب، واستولت على العديد من ممتلكات النشطاء والمعارضين في أحياء مدينة حلب الشرقية.

آ<u>ل حسن بري</u> كان <u>عضواً في مجلس الشعب</u> في الدورين التشريعيين الأول والثاني، وفاز بعضوية المجلس في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن محافظة حلب.

ثائر جودت حسن

من أبناء محافظة اللاذقية، حاصل على إجازة في العلوم العسكرية من الكلية الحربية، مقدَّم في قوات النظام السوري، تعرض في وقت سابق لإصابة أدَّت إلى بتر في طرفه السفلي في أثناء مشاركته في العمليات العسكرية، وتقاعد على إثرها من الخدمة العسكرية.

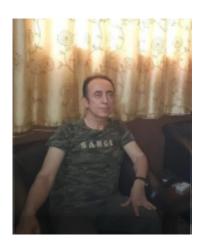
فـاز ثائـر بعضويـة مجلـس الشـعب في دوره التشـريعي الثالـث عـن الفئـة (ب) عـن محافظـة اللاذقيـة وكان مرشـح قائمـة الوحـدة الوطنيـة التابعـة لحـزب البعـث.



حسن بدیع کوسا

من أبناء مدينة اللاذقية، من مواليد عام 1967، حاصل على دبلـوم تقاني في العلـوم السـياحية، رئيـس غرفـة سـياحة اللاذقيـة، ســاهم في دعـم لـواء القــدس/ ســرية اللاذقيـة، ولديـه علاقــات وطيــدة مـع قــادة الميليشــيات المحليـة في مدينـة اللاذقيـة.

فـاز حسـن بعضويـة مجلـس الشـعب في دوره التشـريعي الثالث عـن الفئـة (ب) عـن محافظـة اللاذقيـة.



سامر محمد الدبس

من أبناء مدينة دمشق، من مواليد عام 1962، رجل أعمال، رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، أسَّس عدة مصانع للتغليف في سوريا، وقدَّم منحاً مالية لقادة في مليشيا الدفاع الوطني بمدينة دمشق، وساهم عبر علاقاته التجارية بدعم النظام السوري في عمليات الاستيراد والتصدير والتهرب من العقوبات الاقتصادية. سامر الدبس كان عضواً مجلس الشعب في الدورين التشريعيين الأول والثاني، وفاز بعضوية المجلس في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن محافظة دمشق وريفهالتشمن المؤتمر الصناعي الثالث - حلب في 6/ تشرين الثاني/ ضمن المؤتمر الصناعي الثالث - حلب في 6/ تشرين الثاني/ 2018 ودعم خلال كلمته قوات النظام السوري وإعادة الإعمار.



فؤاد محمد صبحي علداني

من أبناء مدينة بنش بريف محافظة إدلب الشمالي، من مواليد عام 1977، يملك مجموعة الفؤاد الصناعية والتجارية، قاتل ضمن صفوف قوات النظام السوري منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011، ومنذ مطلع عام 2014 انضم إلى قوات النمـر/ الفرقة 25 مهام خاصة التي يقودها "سهيل الحسـن" وتولى قيادة مجموعة نمـور الأسـد فيهـا.

فـاز فـؤاد بعضويـة مجلـس الشـعب فـي دوره التشـريعي الثالـث عـن الفئـة (ب) عـن محافظـة إدلـب.



<u>مقطع مصور</u> نشر خلال <u>الحملة الانتخابية</u> لفؤاد محمد صبحي علداني يظهر دوره العسكري فى الفرقة 25 مهام خاصة.

أيهم نجدت جريكوس

من أبناء منطقة صلنفة في ريف محافظة اللاذقية، من مواليد عام 1975، حاصل على إجازة في الطب البشري، من مؤسسي جمعية "اللاذقية قلب واحد"، تولى ملف المخطوفين في محافظة اللاذقية، كما أسَّس عدة مجموعات من اللجان الشعبية المسلحة التابعة لميليشيا قوات الدفاع الوطني في منطقتي صلنفة والحفة بريف محافظة اللاذقية.



<u>أيهم كان عضواً</u> في <u>مجلس الشعب</u> عن الدورين التشريعيين الأول والثاني، كما فاز بعضوية المجلس في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (ب) عن محافظة اللاذقية.

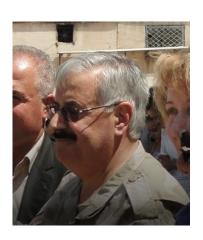
حسن حمزة سلومي

مـن أبنـاء محافظـة الحسـكة، قـاد عـدة مجموعـات مـن ميليشـيا قـوات الدفـاع الوطني في الحسـكة وشـارك في العديـد مـن العمليـات العسـكرية إلى جانـب قـوات النظـام السـوري. حسـن كان عضـواً في مجلـس الشـعب عـن الـدور التشـريعي الثاني، وفـاز بعضويـة المجلـس في دوره التشـريعي الثالث عـن الفئـة (أ) عـن محافظـة الحسـكة.

مقطع مصور نشر خلال الحملة الانتخابية لحسن حمزة سلومي، وهو يرتدي الزي العسكري ويشارك في العمليات العسكرية مع قوات النظام السوري.

مصطفى سكري المصطفى

من أبناء قرية معر شحور شرق محافظة حماة، من مواليد عام 1951، حاصل على إجازة في كلية الحقوق من جامعة دمشق، شغل العديد من المناصب القيادية: رئيس لجهاز مكافحة المخدرات بحلب، ورئيس فرع الأمن الجنائي في كل من حماة ودمشق، معاون قائد شرطة ريف دمشق، قائد شرطة محافظة طرطوس، قائد شرطة محافظة دمشق، ترفَّع إلى رتبة لواء وتم تعيينه معاوناً لوزير الداخلية، إضافة إلى توليه مناصب عدة في حزب البعث.



فاز مصطفى بعضوية مجلس الشعب في دوره التشريعي الثالث عن الفئة (أ) عن محافظة حماة.

<u>مقطع مصور</u> بتاريخ 1/ آب/ 2017 لمصطفى سكري المصطفى وهـو <u>يهنـئ</u> قـوات الجيـش السـوري في يـوم عيـد الجيـش.

باسمة صالح شاطر

ضابط برتبة لـواء، مـن أبنـاء مدينـة دمشـق، حاصلـة على إجـازة في طـب الأسـنان، تديـر ملـف الجرحى والمصابيـن في وزارة الداخليـة، عيَّنـت مديـرة إدارة الخدمـات الطبيـة التابعـة لـوزارة الداخليـة.

قامت باسمة بجولات ميدانيـة عـدة لمواقـع قـوات النظـام في محافظتي دمشـق وريـف دمشـق العـد التـي كانت دمشـق العـمـكرية التـي شـنتها قـوات النظـام على المـدن والبلـدات التـي كانت خـارج سـيطرتها فـي المحافظتيـن.

فـازت بعضويـة مجلـس الشـعب في دوره التشـريعي الثالث عـن الفئـة (ب) عـن محافظـة دمشـق.

مقطع مصور يروج لباسمة شاطر والمهام التي تقلدتها، نشر المقطع ضمـن <u>حملتها</u> الانتخابيـة على مواقـع التواصـل الاجتماعي.

مقطع مصور بتاريخ آب/ 2015 يظهر باسمة في لقاء تلفازي على قناة المنار تدلي بتصريحات تدعم خلالها النظام السورى وقواته.

نماذج لتصريحات عدد من أعضاء مجلس الشعب عن دعمهم للنظام السوري ولبشار الأسد والقوات العسكرية المتورطة في ارتكاب انتهاكات يصل بعضها إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري:

محمد عزت مظهر عربي كاتبي

مقطع مصور بتاريخ آذار/ 2020 يظهـر محمـد عـزت وهـو يلقي كلمـة يدعـم عبرهـا النظـام السـوري ضمـن احتفاليـة لمنظمـة طلائـع البعـث في حلـب

وحيد محمود الزعل

مقطع مصور بتاريخ تشرين الثاني/ 2019 يعـرض تصريحات لوحيـد الزعـل وهـو يؤكـد دعمـه لقـوات النظـام السـوري والرئيـس السـوري.

⁷ الوحدة، أول امرأة برتبة لـواء في سـورية.. الطبيبـة باسـمة صالـح الشـاطر:الرئيس الأسـد أنصفني وكرمني وتنتظرني مسـؤوليات كبيـرة، <<https://bit.ly/3iFhezy>>



صورة نشرها نضال مهنا على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تظهر مداخلته الإعلامية التي دعم عبرها قوات النظام السورى ومعاركها.



أحمد نبيل كزبرى

مقطع مصور في تشرين الأول/ 2019 لأحمد نبيل كزبري يلقي كلمة في جنيف داعماً عبرها النظام السوري ومؤسسة الجيش.

محمد خير أحمد العكام

مقطع مصور في آب/ 2019 يظهر محمد خير العكام خلال لقاء تلفازي على قناة الغد يؤكد فيه على تحرير محافظة إدلب من الإرهاب ودعمه لقوات النظام السوري.

محمد خير جاسم النادر

مقطع مصور في حزيران/ 2018 يظهر محمد خير النادر وهو يؤكد دعمه للنظام السوري وعملياته العسكرية.

عهد ضاهر السكري

مقطع مصور في تشرين الأول/ 2013 يظهر عهد السكري في لقاء تلفازي على قناة سما، يتحدث عن دعمه النظام السوري.

یاغی جمیل علی

مقطع مصور خلال الحملة الانتخابية لياغي جميل، يؤكد فيه على دعم قوات النظام السوري.

ثالثاً: النظام السوري أجرى الانتخابات في ذروة تفشي وباء كوفيد-19، ومع تضليل وخداع مقصود عن حصيلة حالات الإصابات والوفيات بسبب فيروس كورونا المستجد:

إنَّ النظام السوري وعلى مدى قرابة عشر سنوات قصف أحياء سكنيَّة وحاصر مناطق بأكملها، وتسبَّب في مقتل أزيد من ربع مليون مدني، بما في ذلك إلقاء براميل متفجرة، واستخدام أسلحة كيميائية، وعمليات تعذيب وظروف اعتقال بربرية تؤدي إلى الموت تحت التعذيب، ولا يزال يحتجز حتى الآن قرابة 130 ألف مواطن سوري من ضمنهم 100 ألف مختفٍ قسرياً، لم يطالب مجلس الشعب مرة واحدة بمجرد الكشف عن مصير واحد منهم، أو فتح تحقيق في مقتل ما لا يقل عن 14 ألف مواطن سوري داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، بناءً على كل ذلك، وعلى أنماط أخرى من الانتهاكات، التي بلغ بعضها مستوى الجرائم ضد الإنسانية فإنَّ النظام السوري لا يكترث مطلقاً بحياة المواطن السوري ولا بتفشي فيروس كورونا المستجد بين صفوف المجتمع، وكان دائماً همُّه الأوحد هو الحفاظ تعلى الطبقة الحاكمة، ولهذا فقد دعا إلى انتخابات مجلس الشعب على الرغم من أنَّ سوريا على الرغم من أنَّ سوريا كثيف للوفيات عبر صفحات التواصل الاجتماعي في الشهرين الماضيين، دون أن يجرؤ أحد كثيف للوفيات عبر صفحات التواصل الاجتماعي في الشهرين الماضيين، دون أن يجرؤ أحد من داخل سوريا على ذكر أن سبب الوفاة هو الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

وقد شاهدنا تجمُّع المشاركين في الانتخابات من موظفين في الحكومة وأعضاء في الجيش والشرطة وعوائلهم وأعضاء في الجمعيات الخيرية التابعة للنظام السوري، دون أدنى مراعاة لأبسط قواعد التباعد الجسدي، وكان الغالبية العظمى منهم لا يرتدون الأقنعة الواقية، وهذا يؤكد بأن النظام السوري لا يكترث لحياة المواطنين وما يهتمُّ له هو المضي بحلٍّ انفرادي عبر هذه الانتخابات كي تضمن له الفوز في الانتخابات الرئاسية والبقاء في السلطة، ثم الإعلان عن انتهاء العملية السياسية لعدم وجود أية حاجة لها بعد أن سيطر بشكل مطلق على الأراضي السورية وقام بانتخابات برلمانية ورئاسية، وهذا هو باختصار ما يسعى النظام السوري لتحقيقه مهما كلفه ذلك من قتل واعتقال للمعارضين ومن وفيات بسبب الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستناجات:

منذ سيطرة عائلة الأسد على السلطة في سوريا لم يكن مجلس الشعب سوى إحدى أدوات السلطة، ولم يمثل الشعب السوري أو يحاسب حكومة عن الانتهاكات التي مارستها بحق الشعب السوري، كما أن حزب البعث الذي يدعي دائماً أنَّ لديه ملايين الأعضاء لم يُرشِّح منذ عام 1970 أحداً سوى حافظ الأسد، وعندما توفي لم يجد أحداً من ملايين الأعضاء سوى ابنه بشار الأسد، في واحدة من أكبر عمليات الإهانة للشعب والمجتمع والتاريخ السوري، وأعطت مؤشراً صارخاً عن مدى هيمنة عائلة الأسد على النظام السوري عبر السيطرة المطلقة على الأجهزة الأمنية والجيش.

ويمكن توصيف مجلس الشعب في سوريا بمجلس حرب لصالح دعم النظام السوري، ولهذا لم يكن مستغرباً لأحد من السوريين المطالبين بتغيير هذا النظام الاستبدادي الدكتاتوري نحو نظام تعددي ديمقراطي، لم يكن مستغرباً عدم توجيه مجلس الشعب أي الدكتاتوري نحو نظام تعددي ديمقراطي، لم يكن مستغرباً عدم توجيه مجلس الشعب أي نقد أو مساءلة للنظام السوري على مدى كل سنوات حكمه، وبشكل خاص بعد عام/ 2011، التي شهدَت قيام الحكومات بقيادة رئيس الجمهورية بارتكاب انتهاكات واسعة تُشكل جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب، وصلت إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، وتشرّ أزيد من 13 مليون مواطن سوري، وقتل النظام السوري أزيد من ربع مليون مدني، بحسب بينهم قرابة 14 ألف مواطن سوري بسبب التعذيب، وأخفى قرابة 100 ألف آخرين، بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتقارير لجان أممية ومنظمات دولية، لكن لم تتم مساءلة وزير واحد أو عزله، ولم يعارض مجلس الشعب، وهو الذي يفترض أن يكون صوتاً للمجتمع في وجه السلطة الحاكمة أيضاً، لم يعارض الانتهاكات والجرائم التي مارسها النظام السوري والمراسيم التعسفية التي طبقها ضد المجتمع.

إن النظام السوري يحتاج إلى هذه الانتخابات ولو كانت وهمية، كي يظهر أنَّ هناك سلطة تشريعية تصدر عنها القوانين، وبأنه ليس عبارة عن حكم شمولي استبدادي، لكن الوقائع أثبتت دائماً أن مجلس الشعب لم يكن سوى عبارة عن إحدى أدوات السلطة تستخدمها عندما تريد، مثلها مثل بقية المؤسسات الخاضعة لها كمؤسسة الجيش أو مؤسسة الهجرة والجوازات، ولا أدلَّ على ذلك من استخدامه لتشريع القوانين التي يرغب بها، مهما كانت تعارض قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ومصالح الشعب السوري، كما هو الحال في قوانين السطو والهيمنة على الممتلكات على سبيل المثال.

ويبقى الأهم من كل ذلك، وما نودُّ التركيز عليه، وما خَلُصَ إليه هذا التقرير أنَّ هذه الانتخابات تُشكِّل ضربة ساحقة لعملية السلام، وتنتهك قرار مجلس الأمن الخاص بالعملية السياسية، وهي تعارض الإرادة الدولية متمثلة بمجلس الأمن الدولي، فهي بناء على كل ما سبق انتخابات غير شرعية وعديمة المصداقية، ولا تمثل الشعب والمجتمع السوري، بل هي مفروضة بقوة السلاح وسطوة الأجهزة الأمنية، وتهدف إلى تعزيز سيطرة عائلة الأسد على السلطة، والتمهيد نحو فوز بشار الأسد في الانتخابات الرئاسية القادمة، وصولاً إلى الخطوة اللاحقة التي تهدف إلى إعلان النظام السوري انتهاء العملية السياسية ومشاركته مطلق، مطلق.

التوصيات:

إلى المبعوث الدولي إلى سوريا:

- يتوجب على المبعوث الدولي أن يكون أكثر صرامة مع النظام السوري تجاه خرقه الصارخ لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمسار العملية السياسية، وأن يُدين هذه الانتخابات بشكل مباشر.
- يجب إصدار موقف معلن لكل الشعب السوري عن عدم شرعية هذه الانتخابات ومدى انتهاكها لقرارات مجلس الأمن الدولى.
- إنَّ عدم اتخاذ موقف رادع وواضح من قبل المبعوث الدولي سوف يُشجِّع النظام السوري على المضي قدماً نحو إنهاء ما تبقى من الحل السياسي والعمل على إجراء انتخابات رئاسية شكلية سوف تكون نتيجتها محسومة منذ الآن لصالح بشار الأسد على غرار انتخابات مجلس الشعب الهزلية، التي فاز فيها حزب البعث وسوف يستمر في الفوز بها ونقل الرئاسة إلى عائلة الأسد إلى الأبد.

إلى مجلس الأمن الدولي:

- ادانة خرق النظام السوري للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمضي بإجراء انتخابات تنسف العملية السياسية وتعارض قرارات مجلس الأمن.
- إن عدم اتخاذ موقف حاسم من الانتخابات التي أجراها النظام السوري سوف يعني ضوءاً أخضر من مجلس الأمن يشجع النظام السوري على انتهاك قرارات العملية السياسية والمضي قدماً نحو إجراء انتخابات رئاسية محسومة النتيجة بفوز بشار الأسد.
- الضغط على النظام السوري من أجل إنجاز مراحل الانتقال السياسي نحو التعددية والديمقراطية ضمن فترة زمنية لا تتجاوز الـ 18 شهراً.

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولى:

- توجيه رسائل واضحة من كافة دول العالم برفض هذه الانتخابات واعتبارها غير شرعية لأنها تخالف قرارات مجلس الأمن.
- اعتبار إجراء النظام السوري لهذه الانتخابات خطوة من جانب واحد تهدف إلى تدميـر عمليـة السـلام بالكامـل.
- وضع أكبر قدر ممكن من المتورطين بارتكاب انتهاكات تُشكِّل جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب بحق الشعب السوري على لوائح العقوبات الأوروبية والكندية والأمريكية، والتركية، وكافة دول العالم.
- · فرض عقوبات على النظام السوري كرد فعل على المضي قدماً في هذه الانتخابات بشكل انفرادي والتي تثبت مـدى احتقار النظام السوري للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن.
- · فرض عقوبات مباشرة على حلفاء النظام السوري وفي مقدمتهم روسيا، وإيران، لدعمه في ارتكاب الانتهاكات وفي التهرب من استحقاق العملية السياسية.



www.snhr.org info@sn4hr.org